

المحور الثاني: أبعاد ومجالات تحرك العولمة

من خلال تتبع المقاربات النظرية حول مفهوم العولمة نجد أن حقيقتها ومضمونها ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي، ظاهرة متكاملة الجوانب والأبعاد، ظاهرة وإن كانت بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في المضمون، وعليه فإنه لا توجد صورة واحدة للعولمة، فمظاهر التعولم تتعدد بتعدد مجالات التشابك بين الجماعات الإنسانية والدول.

أولاً: العولمة الاقتصادية.

يُشكل انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة الوطنية وانتقاله إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية، جوهر العولمة الاقتصادية التي تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق التي لم تعد تحكمها حدود الدولة الوطنية، وإنما تشترط مجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات فالأسواق التجارية والمالية العالمية لم تعد موحدة فحسب، بل هي خارجة على ما يبدو عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غني، ومما توحي به العولمة الاقتصادية هو أن العالم الذي تفكك في التسعينات من القرن السابق، قد أصبح عالماً بلا حدود اقتصادية، فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، ولم تعد هناك حدود وفواصل في ما بينها

مما لاشك فيه أن من أول وأهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحاً وأبرزها أثراً هو المجال الاقتصادي على الرغم من أن لها مظاهر مختلفة سبقت الإشارة إليها إلا أن وجهات النظر السابقة تلتقى في هذا المجال الاقتصادي، وهي تعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج.

والعولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره دينامياً جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة ثورة المعلوماتية وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصادات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبأشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة.

وعليه تبرز أهم الملامح المميزة للعولمة الاقتصادية في الآتي:

- الاتجاه العالمي لمزيد من التكتل والتكامل.
- تنامي دور المؤسسات المالية الدولية .
- تدويل المشاكل الاقتصادية مثل مشاكل التنمية المستدامة، الفقر، مشاكل البيئة ، البطالة.
- تعاظم دور الثورة التقنية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي والتغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج.

ثانياً: العولمة الثقافية والاجتماعية:

ويرى هربرت شيللر H.Irving Schiller أن الإعلام يهدف إلى "إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية للشعوب على نمط الحياة الغربية....والتركيز على أسطورة التعددية الإعلامية ، هذا الجهد العالمي كله يسعى لخلق عالم متماثل، بحيث تنعدم التمايزات بين الكائنات البشرية، وتجمع أغلب الأدبيات التي تناولت مسألة العولمة الثقافية أن الحديث يدور حول خلق تجانس ثقافي، حيث أن نظام العولمة الثقافية قد أصبح المصدر الأقوى لإنتاج القيم الرموز، وتشكيل الوعي والذوق والوجدان، فعلى عكس تأثيرات العولمة الأخرى التي يمكن مقاومتها، فإن الاختراق الثقافي للعولمة يتجه نحو العقول والنفوس. وفي الإطار نفسه، يؤكد توماس فريدمان أن العولمة قد تقضي على التنوع الثقافي في غضون عقود قليلة، حيث ستعرض الثقافات التي لا تتمتع بالقوة الكافية إلى الزوال، ويرى أن الدول سوف تتعلم القدرة على الجمع بين العولمة والمحلية ، وهي قدرة ثقافة ما في مواجهتها الثقافات أكثر قوة، على امتصاص العناصر المتوافقة معها ومقاومة العناصر الدخيلة.

لقد أدى تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم إلى تكريس إستراتيجية ثقافية أطلق عليها محمد عابد الجابري "إستراتيجية الاختراق" حيث تحولت التبعية الثقافية إلى عملية ترسيخ ثقافة الاختراق وتأتي هذه الإستراتيجية في ظل تطور هائل لوسائل الاتصال من فتح المجال أمام فيض ثقافي يجتاح الكرة الأرضية، وهذا الفيض من المعلومات لا يمكنه إلا أن يشكل رغبات وحاجات المستهلكين وأنماط حياتهم وأشكال سلوكهم.

يتفق عديد من الباحثين على أن الثقافة من أخطر الوجوه الحضارية المتأثرة بالعولمة، يقول سيار الجميل "ولم ينحصر الأمر في الاقتصاديات المعولمة بل طالت وبسرعة شديدة ونسبية عالية هذه العولمة ثقافات الشعوب وقيمها وعاداتها"، وهو ما يؤكد ناعوم تشومسكي عندما يقول: "إنّ العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، أي على العالم كله"

وعليه فإن العولمة الثقافية تسعى إلى تكوين ثقافة عالمية واحدة، من أجل إذابة الحدود بين الدول وزيادة معدلات التشابه بين مختلف الشعوب، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتبني الموقف عملياً، حيث عمدت إلى نشر نمط حضاري واحد وهو ثقافة وقيم الولايات المتحدة الأمريكية لتكون الثقافة

الوحيدة في العالم، والعمل على إقصاء وتذويب الثقافات المتنوعة الأخرى، كونها المسيطرة على العالم من الناحية السياسية والاقتصادية

ثالثاً: العولمة السياسية:

من أهم أبعاد العولمة بعدها السياسي وتأثيرها في الدولة القومية التي تضطلع بمهام عدة أتت العولمة لتقوضها، وقد ارتبط ذلك ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية الجديدة، والتي أصبحت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى والتكتلات كالانحد الأوروبي ، الذي يقوم أساساً على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة السياسية، بالإضافة إلى المؤسسات والشركات العابرة للحدود، ومنظمات حقوق الإنسان كمنظمة "العفو الدولية" التي أصبحت تعمل باستقلال تام عن الدول الذي يصب في اتجاه بروز ما يسمى "الحكم العالمي".

ووفقاً لهذا الاتجاه يرى السيد أحمد عمر العولمة السياسية بأنها " تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من المنظمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدول.

من خلال ذلك ظهرت ملامح العولمة السياسية في الآتي:

- تغير المفهوم التقليدي للدولة فلم يعد للدولة السيادة المطلقة على الإقليم، نظراً لوجود بعض التحولات الجذرية على مختلف الأصعدة في المحيط الدولي، والتي تحد من قدرات الدولة .
- بروز آليات العولمة الاقتصادية وممارستها المتنوعة، والتي يمثل وجودها مع الآليات الأخرى ضغطاً على سلطة الدولة وتهديداً لاستقلالها السياسي.
- وجود شبكة من القوى العالمية والتكتلات الإقليمية والمحلية التي تنافس الدولة لاسيما فيما يرتبط بميكانيزمات صناعة القرار السياسي.
- أحدث تفوق وسائل وأساليب الثورة المعلوماتية، اختفاء الحدود السياسية وطرح وظيفة جديدة للدولة، كفاعل دولي ، تتمثل في ضرورة تهيئة المواطن وتكليفه مع بنية الواقع المعلوماتي.